# نخبة الفكر

## في تقريب معتقد أهل الأثر

### في الأسماء والصفات

د. هيثم بن قاسم الحمري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فبين يديك -أخي القارئ الكريم- متنٌ مُختصر، حوى غُرر القواعد، وأصول المسائل، ومهمات الضوابط في باب الأسماء والصفات.

وقد لزمتُ فيه الطريقة المبتكرة البديعة التي سلكها الحافظ ابن حجر في متن (نخبة الفكر)؛ من جهة التقسيم والسبر، والترتيب والحصر؛ وذلك أن جَمْعَ المسائلِ في أقسامٍ ضابطة، وردّ فروعها إلى أصولٍ جامعة، من أحسن طرائق تقريب العلم، وتيسير ضبطه وفهمه.

وأرجو أن أكون بهذا الصنيع قد وفَّيتُ بالمقصود، وحققتُ المأمول، سائلاً المولى جلَّ وعلا أن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله زاداً وذخراً، للقارئ والكاتب.

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاءت به النصوص: إمّا (طلبٌ)؛ فحقّه الامتثال، وإمّا (خبرٌ)؛ فحقّه التّصديق.

ثم الخبر: إما أن يكون خبراً (عن الخالق)، أو خبراً (عن المخلوق).

ثمّ الوارد في حقّه تعالى: إمّا (إثباتٌ)؛ وإما (نفيٌ)؛ فالأول يجب إثباته على الوجه اللّائق به، والثاني؛ يجب نفيه عنه، مع إثبات كمال ضدّه.

والأصل في الأول (التفصيل)، وفي الثاني (الإجمال)؛ لأن الإثبات المفصّل أكمل في الثناء، والنفي المجمل أبلغ في التنزيه.

والطريق إلى إثبات ذلك: إما كتاب الله، وإما صحيح سنة رسوله ﷺ، إذ الباب توقيفي.

وما أثبته الله لنفسه: إما أن يكون (اسماً)، أو (صفةً)، أو (خبراً)، فباب الخبر أوسع من باب الصفة، وباب الصفة أوسع من باب الاسم؛ وكلّ اسمٍ متضمّنٌ لصفةٍ، ولا عكس.

ثمّ أسماء الله: بالغةٌ في الحسن كماله، وغير محصورة بعدد، وهي من جهة دلالتها على الذات؛ (أعلامٌ) (مترادفة)، ومن جهة ما يختصّ به كلّ اسمٍ من معنًى (أوصافٌ) (متباينة).

ودلالتها على الذّات والصّفة معاً دلالة (مطابقة)، وعلى أحدهما: دلالة (تضمّن)، وعلى أمرٍ خارجٍ يلزم من إثباتها إثباته: دلالة (لزوم).

ثم الاسم من جهة التعدي واللزوم: إما أن يتضمن (وصفاً لازماً) فيثبت به الاسم، والصفة، وإما أن يتضمن (وصفاً متعدياً) فيثبت به الاسم، والصفة، والحكم.

ثم الإلحاد في أسمائه يكون: بإنكارها، أو إنكار ما دلت عليه من الصفات، أو تحريف معانيها، أو تمثيلها، أو الزيادة عليها، أو اشتقاق أسماء المعبودات منها.

ثمّ الإضافة إليه تعالى في النّصوص: إمّا إضافة ما يقوم بنفسه؛ وإما إضافة ما لا يقوم إلا بغيره، فالأول إضافته (إضافة خلقٍ وملك، وقد تتضمن التشريف)، والثاني إضافته (إضافة صفةٍ إلى موصوف).

ثم الصفات: إما (ثبوتية)، وإما (منفية)؛ فالثبوتية ما أثبته الله لنفسه من صفات الكمال، والمنفية ما نفاه عن نفسه من صفات النقص.

ثم الصّفات الثّبوتيّة: إمّا أن تلزم الذّات أزلاً وأبداً؛ فهي (الذّاتيّة)، وإما أن تتجدد فتقع بعد أن لم تكن؛ فهي (الفعليّة)، والصفات الفعلية قديمة النوع، حادثة الآحاد.

ثمّ الصّفات باعتبار طريق العلم بها: إمّا أن تعلم بالنّقل والعقل؛ وهي (الصّفات العقليّة)، كالعلم والقدرة، أو تعلم بالنّقل فقط؛ وهي (الصّفات الخبريّة)، كالوجه واليدين.

ثم هي باعتبار إطلاقها: إما (كمال مطلق)؛ فتثبت له مطلقًا، وإما (كمال في حال دون حال) فلا تثبت إلا على وجه المقابلة والكمال، كالمكر والكيد بمن يستحقهما.

ثمّ العلم بالصفات: إما علم بـ(معناها)، وإما علم بـ (كيفيتها)؛ فالأوّل (معلومٌ) بما دلّ عليه لسان العرب وسياق الخطاب، والثّاني (مجهولٌ)؛ لأن العلم بكيفية الصفات فرع عن العلم بكيفية الذات. وهذا (مذهب السلف) وتفويض المعنى (مذهب أهل التجهيل من الخلف).

ثمّ الأسماء والصّفات المضافة إلى الخالق والمخلوق: فيها (قدرٌ مشتركٌ كلّيٌّ)، ثابتٌ في الأذهان، لا يقتضي التّماثل في الأعيان؛ و(قدرٌ مميّزٌ)، يختصُّ به كلّ موصوفٍ بحسب ما يليق به؛ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

ثم المخالفة في هذا الباب: إمّا بنفي ما يجب إثباته؛ وهو (التعطيل)، أو بتغيير اللفظ أو المعنى عن وجهه؛ وهو (التّحريف)، أو باعتقاد مماثلة المخلوق؛ وهو (التّمثيل)، أو بتعيين كيفية الصفة؛ وهو (التّكييف)، والواجب الإثبات من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

ثم التعطيل: إما لبعض الصفات دون بعض، وإما للصفات دون الأسماء، وإما للأسماء والصفات جميعًا؛ فالأول (مذهب الأشاعرة) ويرد عليهم بأن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، والثاني (مذهب المعتزلة) ويرد عليهم بأن القول في الصفات كالقول في الأسماء، والثالث (مذهب الجهمية) ويرد عليهم بأن القول في الأسماء والصفات كالقول في الذات.

ثمّ أفعاله ﷻ: إمّا (لازمةٌ) كالاستواء والنّزول؛ وإمّا (متعدّيةٌ) كالخلق والرّزق؛ وهي عند (أهل السنة) معلّلةٌ بالغايات والحكم المحمودة، خلافاً لـ(نفاة التعليل) الذين يعلقونها بمحض المشيئة.

ثمّ إرادته سبحانه: إمّا (كونيّةٌ قدريّةٌ)، وإمّا (شرعيّةٌ دينيّةٌ)؛ فالأولى: بمعنى المشيئة، وهي (واقعةٌ، لا تستلزم المحبّة). والثّانية: (محبوبةٌ، لا تستلزم الوقوع).

ثمّ علوّه ﷻ على خلقه: علوّ (ذاتٍ)؛ وهو مقطوعٌ به في النّقل، ومفطورٌ عليه في العقل، ومنكرٌ عند أهل التّعطيل، وعلوّ (قهرٍ) و(قدر)؛ وهو مقرٌّ به عند عامّة المنتسبين للقبلة.

ثمّ معيّته سبحانه لخلقه: إما (عامة) لجميع خلقه، وإما (خاصة) بأوليائه، فالأولى بعلمه وإحاطته، والثانية بتأييده ونصره وحفظه، وكلاهما لا ينافي علوّه الذّاتيّ؛ إذ هو -سبحانه- العليّ في دنوّه، القريب في علوّه.

ثم الكلام: (صفة ذات) باعتبار نوعه، و(صفة فعل) باعتبار آحاده؛ يتكلم سبحانه حقيقة بحرفٍ وصوت، والقرآن كلامه (حرفاً ومعنى) غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود.

ثمّ رؤية الله تعالى: إمّا (في الدّنيا)، وإمّا (في الآخرة)؛ فالأولى (غير واقعةٍ)، والثّانية (ثابتةٌ) للمؤمنين بالنّصوص المتواترة؛ وهو مذهب (أهل السّنّة)، خلافًا لنفاتها من (المعطلة).

ثم الاستواء والنزول والمجيء والإتيان: أفعال حقيقية متعلقة بمشيئته، معلومة (المعنى) مجهولة (الكيفية)، فإجراؤها على ظاهرها اللّائق بالله طريق (أهل السنة) والعدول عن ذلك الظاهر طريق (أهل البدعة).

ثم ظاهر نصوص الصفات: حقٌّ لائق بالله لا يوجب تمثيلاً عند (أهل السنة)، وموهم للتمثيل عند (أهل البدع)، ولأجل هذا التوهم انقسموا: فمنهم من نفاها، وهم (أهل التعطيل)، ومنهم من صرفها بغير دليل، وهم (أهل التحريف)، ومنهم من فوض المعنى، وهم (أهل التفويض)، ومنهم من التزم ما توهَّمه من التمثيل، وهم (أهل التمثيل).

ثمّ الألفاظ المجملة المحدثة (كالجهة والجسم): إما أن يراد بها (معنى حق)، وإما أن يراد بها (معنى باطل)؛ فإن أريد بها معنى حق (قبل المعنى، وعبر عنه باللفظ الشرعي)؛ وإن أريد بها معنى باطل (رد اللفظ والمعنى)؛ وإن لم يتبين المراد وجب (الاستفصال)، ولم يطلق النفي ولا الإثبات.

ثم الواجب في هذا الباب: إما في الاعتقاد، وإما في القول، وإما في العمل؛ (فالواجب في الاعتقاد) إثبات ما ثبت، ونفي ما نفي، والإمساك عما لم يرد؛ (والواجب في القول) التعبير بالألفاظ الشرعية المحكمة، وترك المجمل المحدث؛ (والواجب في العمل) التعبد لله بمقتضى أسمائه وصفاته.

وبهذا يتم عقد هذا المختصر، جامعًا لأصول وقواعد باب الأسماء والصفات، على سبيل التقسيم والسبر؛ والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.